الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4263 | الإثنين | غرة شوال 1443 هـ | 2 مايو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

بما يساهم في تخفيف قيود السيولة عن الحكومة

«الوطني»: توقعات بارتفاع النمو الاقتصادي الكويتي خلال 2022 وتسجيل فائض مالي كبير

"البترول الوطنية" بدأت في استخدام 1.4 مليون برميل يومياً من الطاقة التكريرية لمشروعي الوقود النظيف ومصفاة الزور الجديدة

السلطات تعمل على خطة إستراتيجية جديدة لتعزيز النمو غير النفطي على المدين المتوسط والطويل

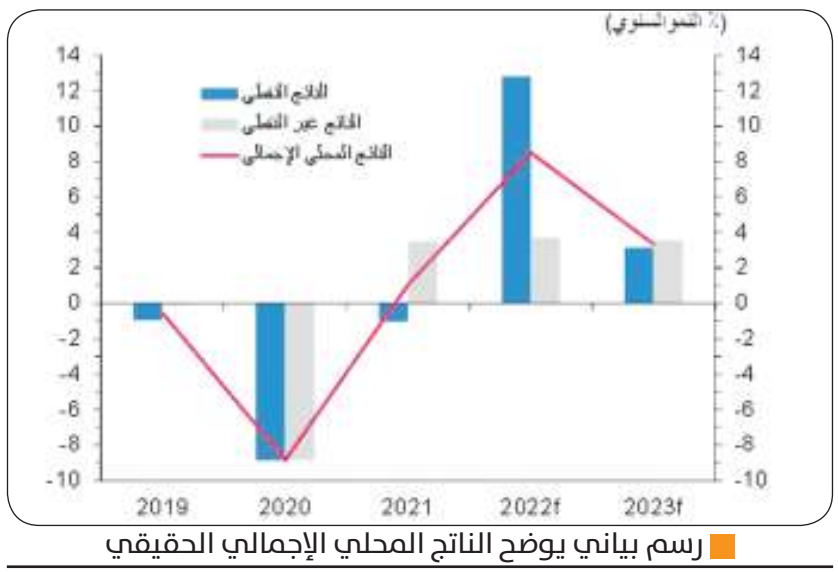

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

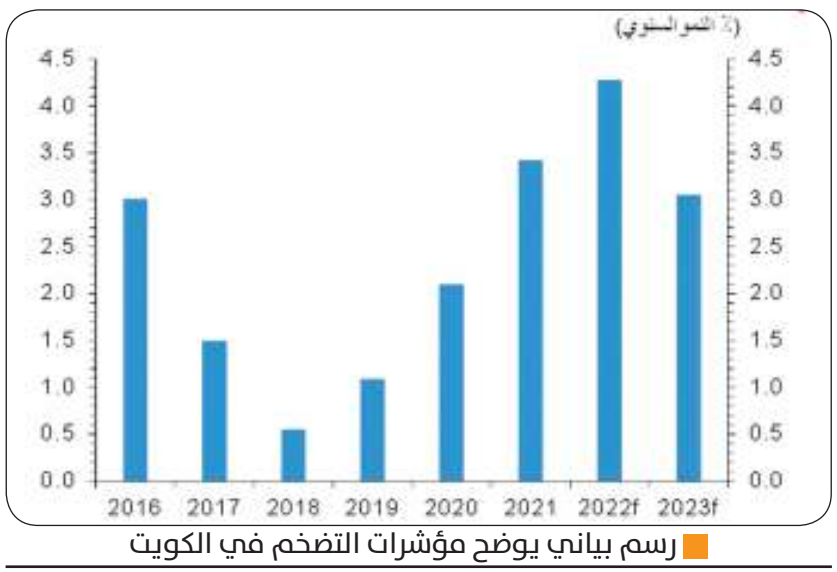

رسم بياني يوضح مؤشرات التضخم في الكويت

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أنه من المتوقع ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي هذا العام بدعم من تحسن الإنفاق الاستهلاكي، وتعافي إنتاج النفط بصفة خاصة. ومن المقرر ان يساهم ارتفاع أسعار النفط في دعم النمو نظراً لاعتماد الاقتصاد على النفط. كما يتوقع ان تسجل ميزانية العام الحالي فائض مالي كبير، والذي يعتبر الأول منذ عام 2014، ما يساهم في تخفيف قيود السيولة التي شهدتها الحكومة مؤخراً. وتشمل المخاطر التي تهدد آفاق النمو الحساسية الشديدة تجاه تقلبات أسعار النفط، وضعف النمو العالمي، والتحديات التشريعية المستمرة مما قد يعيق الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية، والتنويع الاقتصادي، والتحول لمرحلة ما بعد استخدام الوقود الأحفوري.

ارتفاع النمو الاقتصادي في 2022

يواصل النمو الاقتصادي المحلي في اكتساب زخم قوي في ظل الانتعاش الذي أعقب الجائحة بفضل تحسن معدلات الاستهلاك الخاص، وتزايد النشاط العقاري، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. ومن المقرر أن يعود الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع مجدداً ليقترب من مستويات ما قبل الجائحة فعلياً بنهاية العام ليسجل نمواً نسبتة 8.5 %. كما يتوقع ان تساهم العائدات النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار في الحفاظ على نمو الاقتصاد الكويتي في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية عالمياً بسبب الحرب، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسة النقدية، والضغوط الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد19- في بعض الدول، خاصة في الصين.

أما على صعيد القطاع غير النفطي، فسيحافظ الإنفاق الاستهلاكي (+ 36 % في عام 2021 وفقاً لبيانات كي نت) ومبيعات العقارات (+ 65 % ووصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 7 سنوات) على معدلات نمو قوية. كما ساهم في تعزيز معدلات الاستهلاك نمو الائتمان المحلي (+ 6.3 % في عام 2021)، والذي استمر في التزايد بعد انتهاء فترة تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية للمواطنين الكويتيين في الربع الرابع من عام 2021. أما بالنسبة للائتمان المقدم لقطاع الأعمال والذي عادة ما تتأخر وتيرة نموه مقارنة بنمو الائتمان الشخصي، فقد بدأ يتسارع مؤخراً، في مؤشر جيد لتزايد الاستثمارات خلال فترة التوقعات، حتى في ظل تباطؤ وتيرة أنشطة المشاريع التي تقع تحت مسؤولية الحكومة. ويعتقد أن السلطات تعمل على خطة استراتيجية جديدة لتعزيز النمو غير النفطي على المدين المتوسط والطويل، مع التركيز بصفة خاصة على توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص. إلا ان التجاذبات السياسية القائمة بين الحكومة ومجلس الأمة ما زالت تعرقل التنفيذ الفعال للإصلاحات وبرنامج التنمية المحدد وفقا لرؤية 2035، حتى الان.

كما سيتحسن أداء القطاع غير النفطي بفضل مكاسب قطاع التكرير، إذ بدأت شركة البترول الوطنية الكويتية في استخدام 1.4 مليون برميل يومياً من الطاقة التكريرية لمشروعي الوقود النظيف ومصفاة الزور الجديدة. ونتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 3.6 % في المتوسط في عامي 2023–2022، أي بزيادة طفيفة مقارنة بتقديرات عام 2021. وفي ذات الوقت، بدأ إنتاج النفط في التزايد تدريجياً وفقاً لجدول حصص الإنتاج الذي أقرته الأوبك وحلفائها. وبالنسبة للكويت، من المقرر أن يرتفع الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً ليصل إلى 2.72 مليون برميل يومياً (في المتوسط) في عام 2022. كما يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 12.8 % قبل أن يتباطأ إلى 3.1 % في عام 2023.

تزايد الطلب ونقص العرض

تواصل اضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن الجائحة وقوة الطلب الاستهلاكي في دفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت للارتفاع. إذ وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوياته في 10 سنوات عند 3.4 % في عام 2021 ومن المرجح أن يتجاوز 4 % هذا العام بسبب تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاسات ذلك على معدلات التضخم. كما ارتفعت تكاليف الإيجار بعد خمس سنوات من الانكماش في ظل تطلع الملاك إلى تعويض ارتفاع تكاليف مواد البناء واستقرار الطلب في سوق إيجارات الوافدين متوسطي الدخل.

تشديد السياسة النقدية وارتفاع تكاليف الاقتراض

قام بنك الكويت المركزي بتتبع خطى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ورفع سعر الخصم، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لسعر الفائدة، بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.75 % في مارس. ومن المتوقع تطبيق المزيد من الارتفاعات، إلا ان المرونة التي يوفرها ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية تعني أن بنك الكويت المركزي غير مضطر لاتباع كافة خطوات الاحتياطي الفيدرالي. ونتيجة لذلك سوف ترتفع تكاليف الاقتراض، إلا انه من غير المرجح أن يشهد الطلب على الائتمان تراجعاً شديداً.

تسجيل أول فائض مالي في 8 سنوات

من المتوقع أن تسجل الموازنة الحكومية في العام المالي الحالي (السنة المالية 2023/2022) أول فائض لها منذ عام 2014 بنسبة 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي (قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة)، بفضل تزايد العائدات النفطية بشكل كبير وتقليص النفقات –وذلك مقابل عجز بقيمة مماثلة تم تسجيله في السنة المالية 2021 / 2022. وسيساهم هذا التحسن الملحوظ في الأوضاع المالية العامة من حيث المبدأ في إفساح المجال لتيسير السياسات. وعلى الرغم من ان النفقات قد ترتفع بدلاً من انخفاضها بنسبة 5 % كما هو مخطط له في مشروع الموازنة، إلا انه من المرجح أن تتجه الحكومة إلى التحكم النسبي في الإنفاق في المستقبل، حتى يتسنى لها الحد من المخاطر في حالة تراجع أسعار النفط على أقل تقدير. من جهة أخرى، أدى الارتفاع الهائل الذي شهدته أسعار النفط ووصولها إلى مستويات أعلى بكثير من مستوى الأسعار المطلوبة للتعادل المحدد في الميزانية (79 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2023/2022) إلى تحسن مستويات السيولة، ومن المقرر ان تساهم الفوائض المستقبلية في إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام شبه المستنفد بالكامل. وما زلنا نتوقع إقرار قانون الدين العام الجديد خلال العام الحالي، والذي سيمكن الحكومة من العودة إلى سوق التمويل، مما يحسن من مركزها التمويلي مع إبقاء الدين العام (أقل من نسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي) عند مستويات منخفضة للغاية وفقاً للمعايير العالمية. وتعتبر الاحتياطيات الخارجية قوية للغاية، إذ تبلغ احتياطيات بنك الكويت المركزي 46 مليار دولار أمريكي، هذا إلى جانب احتفاظ هيئة الاستثمار الكويتية بأصول تصل إلى نحو 700 مليار دولار.

تزايد الرياح المعاكسة عالمياً

على المدى القريب، من المتوقع أن تستفيد الكويت من الارتفاع غير المتوقع للعائدات النفطية. إلا ان المخاطر الرئيسية تشمل تدهور آفاق نمو الاقتصاد العالمي مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط وضعف الميزان التجاري والمالي، ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. والأهم من ذلك، سيؤدي استمرار الجمود التشريعي واستقالة الحكومة إلى تأخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبر البلاد في أمس الحاجة إليها، مما يحد من آفاق النمو ويحتمل أن يؤثر على التصنيف الائتماني للكويت حتى مع استمرار ارتفاع أسعار النفط. ويجب أن تعالج الإصلاحات آليات تمويل العجز، والنمو غير المستدام للنفقات، وتدفقات الإيرادات غير النفطية غير المستغلة، والتنمية المحدودة للقطاع الخاص وتوظيف المواطنين، ونقص العمالة الماهرة، واختناقات عرض سوق العقارات السكنية. إذ إن معالجة تلك الأمور من شأنه أن يقلل من اعتماد الاقتصاد على النفط ويضع الكويت على مسار أفضل للازدهار في عالم ما بعد الوقود الأحفوري والخالي من الانبعاثات الكربونية.

اضطرابات سلاسل التوريد بسبب الجائحة وقوة الطلب الاستهلاكي تدفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت للارتفاع

بهدف تسريع وتيرة تحسين المنتجات وتعزيز عمليات التسويق

«فينبوتس إيه آي» تجمع 3 ملايين دولار خلال جولة تمويل أولية

أعلنت "فينبوتس إيه آي" Fi–bots.AI، شركة الذكاء الاصطناعي المتخصصة في توفير حلول مبتكرة للمصارف والمؤسسات المالية، والتي تتخذ من دبي مقراً إقليمياً لها، اليوم، أنها نجحت في جمع 3 ملايين دولار في جولة تمويل أولية من السلسلة (أ). وشهدت هذه الجولة مشاركة مستثمر واحد فقط – أكسيل (Accel). ويقع المقر الرئيسي لشركة "فينبوتس إيه آي" في سنغافورة.

ومن خلال هذا التمويل، ستتطلع "فينبوتس إيه آي" نحو تسريع عمليات تطوير المنتجات وتعزيز استراتيجيات التسويق والمبيعات وخدمة العملاء. كما تسعى الشركة أيضاً إلى توظيف مواهب متميزة وتوسيع فريق عملها عبر جميع مكاتبها. ويأتي تصنيف درجة الائتمان في صميم عمليات الإقراض للعملاء والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعمل التحديات التي تفرضها المنصات والممارسات القديمة على الحدّ من قدرة مؤسسات الإقراض على تحديد مخاطر الائتمان، مما يسفر عن ارتفاع تكاليف المخاطر واستبعاد مجموعة واسعة من المقترضين من ذوي الجدارة الائتمانية، بقيمة تقدر بأكثر من 10 تريليونات دولار. ومن هنا، يعمل نظام ZScore المتقدم لتصنيف درجة الائتمان والمدعوم بالذكاء الاصطناعي من "فينبوتس إيه آي"، على تسهيل الوصول إلى الإمكانيات المتطورة لكافة المؤسسات المالية، بما يمكنها من تطوير سجلات أداء عالية الدقة ومعالجة الطلبات بشكل سريع وفي الوقت الفعلي.

وتعقيباً على الإغلاق الناجح لجولة التمويل الأولية، قال "سانجاي أوبال"، المؤسس والرئيس التنفيذي لدى "فينبوتس إيه آي" Finbots.AI: "يؤذن هذا التمويل الجديد ببدء المرحلة الجديدة من النمو لشركة "فينبوتس إيه آي". حيث تحتاج المؤسسات المالية اليوم إلى حلول رائدة لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجهها والناجمة عن المنصات القديمة. ويمكن من خلال استخدام حلول مدعمة بتقنية الذكاء الاصطناعي أن يساعد هذه المؤسسات على تحقيق التحول الرقمي بشكل سريع. ويسعدنا وجود "أكسيل" كشريك لنا في هذه الرحلة، الأمر الذي يعزز من الإمكانات والثقة بحلنا. إن سجل "أكسيل" الحافل والمثير للإعجاب مع منظومة الشركات المتنامية سيشكّل عامل دعم رئيسي لشركة "فينبوتس إيه آي". ولدينا إمكانات هائلة للنمو وأنا متحمس جداً لمسيرتنا نحو تحويل الخدمات المالية". وتأسست "فينبوتس إيه آي" في العام 2017 على يد "سنجاي أوبال"، المؤسس والرئيس التنفيذي للشركة، و"شريباد كيني"، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا، وهما من القادة ذوي الخبرة الواسعة والدراية في صناعة الخدمات المالية. وبالاستناد إلى فهمها العميق للخدمات المالية والتقنيات الرائدة، تهدف "فينبوتس إيه آي" إلى توفير نتائج تحولية للمؤسسات المالية والمجتمع ككل. ومنذ تأسيسها، حددت الشركة فرصة لاستخدام حلول مدعومة بتقنية الذكاء الاصطناعي لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية – الكبيرة والصغيرة على حد سواء – في التغلّب على التحديات التي تواجه الصناعة. ويعد ZScore نظاماً شاملاً مدعوماً بتقنية الذكاء الاصطناعي لتصنيف درجة الائتمان صُمم لمؤسسات الإقراض ويغطي دورة الائتمان الكاملة. ويعمل نظام ZScore، المجهّز بواجهة استخدام حدسية وإمكانات قوية لتطوير سجل الأداء، على تطوير سجلات ائتمان عالية الدقة عن طريق استخدام خوارزميات متقدمة لتعلم الآلة، والتي توظف بيانات تقليدية وبديلة تاريخية لتقوم بشكل آلي ببناء والتحقق من صحة ونشر نماذج للمخاطر عالية الأداء في الوقت الفعلي.

ومع نظام ZScore، تمتلك المؤسسات المالية رؤية أفضل للقدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين، مما يؤدي بالتالي وبشكل غير مباشر إلى تحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي. وتعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي أحد الممكنات الرئيسية للحدّ من الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك. ووفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الأحدث، يصل عدد البالغين غير المتعاملين مع البنوك إلى 1.7 مليار شخص، مما يعني أنهم لا يشاركون في أي منتجات أو خدمات مالية أساسية.

وبدوره، قال "ماهيندران بالاتشاندران"، الشريك في "أكسيل": "يجلب فريق عمل "فينبوتس إيه آي" عقود من الخبرة الجماعية في مجال الخدمات المالية والتكنولوجيا، ونحن نرى إمكانات هائلة وواعدة في الحل الخاص بهم – ZScore – كونه يعمل على معالجة وسدّ الفجوة الناجمة عن القيود التي تفرضها أنظمة الائتمان القديمة. ونحن في أكسيل سعداء بأن نكون جزءاً من مسيرة نمو "فينبوتس إيه آي" في ظل سعيها الدؤوب لتعزيز الخدمات المالية بالاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لخدمة المجتمع بأكمله – بدءاً من المصارف الضخمة ووصولاً إلى صغار المقرضين. إننا نرى إمكانات كبيرة في هذه المنطقة وفي قطاع شركات التكنولوجيا المالية". وتمتلك "فينبوتس إيه آي" حالياً مكاتب في مراكز عالمية رئيسية – من بينها الإمارات العربية المتحدة (دبي) وسنغافورة والهند (حيدر أباد). وتطمح الشركة لمواصلة زيادة عدد الموظفين لديها إلى 50 موظفاً بحلول نهاية العام الجاري 2022 وتوسيع بصمتها إلى بقية أنحاء آسيا.

الكويت تعتزم استثمار 750 مليون دولار في باكستان

تخطط وحدات مدعومة من الكويت للاستثمار في عدد من المشروعات بقيمة 750 مليون دولار في باكستان؛ ما سيعد واحداً من أكبر الاستثمارات المعروضة في السنوات الأخيرة.

قال محمد الفارس، رئيس مجلس إدارة الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، إن كلاً من شركة "إنرتك" القابضة" التابعة لهيئة الاستثمار الكويتية، والشركة "الباكستانية الكويتية للاستثمار" تقدمتا بطلب للحصول على ترخيص لتأسيس بنك رقمي، ومقترح بإنشاء مصنع للهيدروجين، ومدينتين ذكيتين.

ولفت إلى أن "إنرتك" والشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار شكّلا تحالفاً لاستكشاف الفرص في باكستان.

يذكر أن الشركتين تعملان حالياً على إنشاء خط لأنابيب المياه بتكلفة 200 مليون دولار؛ وفق بلومبرج.

وتحمل الاستثمارات المرتقبة مزايا بالنسبة إلى باكستان، التي لم تشهد جذب استثمارات أجنبية لأكثر من عقد بسبب انقطاعات الطاقة والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي.

أدّت الاضطرابات الأخيرة في باكستان إلى تغيير النظام، بينما انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد إلى أقل من شهرين من الواردات، ويقوم رئيس الوزراء شهباز شريف، المنتخب حديثاً، بزيارة إلى المملكة العربية السعودية حالياً، والتي قدمت دعماً من خلال قرض في الماضي.

وتتفاوض باكستان أيضاً مع صندوق النقد الدولي للحصول على 3 مليارات دولار هذا العام، وعلى الرغم من أن القروض كانت بمثابة سدّ للفجوة الرئيسية للدعم المالي، فقد سعت باكستان منذ فترة طويلة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي لتقليل اعتمادها على الاقتراض.